مخاوف من هبوط النفط إلى 60 دولاراً للبرميل خلال العام الحالي

محللون: تهاوي أسعار النفط سيؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي

«الرياض»: أجمع محللون نفطيون عالميون أن تهاوي أسعار النفط بصورة حادة سيفضي إلى مزيد من الركود للاقتصاد العالمي في ظل تفاقم أزمة منطقة اليورو وعدم خروج الاقتصاد الأمريكي من نفق الأزمة المالية التي ما برحت تعصف باركانه منذ عدة سنوات، وتعثر الحلول المالية التي قدمها قادة الدول الصناعية الكبرى لإنعاش الاقتصاديات المتهكة في عدد من الدول المؤثرة في مكونات الاقتصاد العالمي.

وأشاروا إلى أن تراجع أسعار النفط بنسبة 23 في المئة خلال الثلاثة أشهر الماضية والذي يعد أكبر هبوط منذ عام 2008م سيؤثر بصورة سلبية على استثمارات الدول المنتجة للنفط ويربك التبادلات التجارية وإنتاج السلع في مختلف دول العالم ما يكبح نمو الناتج المحلي ويعرقل تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى التي لها مردود على انتعاش الاقتصاد والتنمية المستدامة لشعوب العالم. واعتبر المحلل النفطي في نشرة «استراتيجيك انريجي» توم بيتري أن مشكلة الديون الأوروبية وهبوط أداء القطاع الصناعي في عدد من الدول الصناعية الكبرى أفضى إلى تراجع النفط إلى مستويات قد لا تساهم في نمو اقتصاديات الدول المنتجة، متوقعا أن يستمر النفط في مساره النازل وصولا إلى 60 دولاراً للبرميل قبل نهاية العام الحالي إذا ما استمر تباطؤ الطلب على النفط وخاصة في أمريكا والصين.

جدول يوضح نسبة احتياطيات النفط

ولم يستبعد بروز مفاجآت في أسعار النفط التي تحركها المؤثرات السياسية والقلاقل الأمنية سيما تلك التي تجري قرب مكامن النفط، مشيرا إلى أنه لا يمكن الجزم بتحديد مسارات النفط بصورة دقيقة لكونها تخضع لعوامل كثيرة من أهمها المؤثرات النفسية للمضاربين على ضوء ما يحدث من تقلبات سياسية وأمنية ومناخية.

من جهته أكد اندرو كينقهام كبير محللي الطاقة في «قلوبل اكونمكس» أن تهاوي أسعار النفط لن يفضي إلى حل أزمة الاقتصاد العالمي بل سيضيف أزمة جديدة في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط والتي تلعب دورا محوريا في تنفيذ المشاريع البترولية الصناعية الكبيرة والتي تستهلك المنتجات الصناعية من الدول الكبرى ما يصب في انعاش اقتصادياتها، ويرفع من أدائها الصناعي.

والمح إلى أن أي انهيار في أسعار السلع الأساسية ومنها النفط سيؤثر على معنويات الشركات الصناعية ويذكي التشاؤم لدى المصانع الكبرى بشأن مستقبل طلبات توريد شتى أنواع السلع، ورفع مستويات الإنتاج وهو جانب مهم لرفد الميزانيات وتنامي المشاريع وتشكيل عوائد يمكن توظيفها لتوسيع الاستثمارات المستقبلية.

من جهته قال ويليم جاكسون المحلل في «انيرجي ووتش» أن أسعار النفط تهبط بصورة حرة دون قيود في ظل استمرار اعتلال صحة الاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أن أسعار البترول من أسرع السلع الأساسية التي تتجاوب لأي أحداث عالمية أو تقلبات اقتصادية مدللا على هبوط سعر خام برنت القياسي بأكثر من 30 دولارا للبرميل في غضون شهر واحد معتبرا ذلك مؤشرا سلبيا على انتعاش أداء الاقتصاد الكوني. إلى ذلك ظلت أسعار نفط خام نايمكس تحت مستوى 80 دولارا للبرميل رغم ارتفاعها أمس الجمعة بحوالي 1.92 دولار للبرميل بعد اتفاق زعماء أوروبا على خطوات لمعالجة أزمة الديون في خطوة قد تدعم الاقتصاد العالمي وترفع من الطلب العالمي على النفط الخام.

القطاع يحتاج إلى استثمارات بـ1.5مليار دولار

تقرير: الطلب على الطاقة سيرتفع بنسبة 30 في المئة بحلول 2050

دعا تقرير صادر عن مجلس الطاقة العالمي إلى اعتماد تكنولوجيا متطورة تخفف من آثار الوقود الأحفوري، وأن يكون ذلك على المدى الطويل.. معترفا في الوقت نفسه بأن العالم لا يزال بعيدا عن تحقيق نظم الطاقة المستدامة بيئيا، حيث كشف مؤشر استدامة الطاقة 2012، الذي نشر في سياق التقرير، أن معظم الدول التي جرى تقييمها والتي تزيد على 90 بلدا لا تزال بعيدة عن تحقيق نظم الطاقة المستدامة بالكامل.

وقدر مجلس الطاقة العالمي أن الطلب على الطاقة حول العالم سيرتفع عن المستويات الحالية بنسبة 30 في المئة الى غاية 2050، مبينا أن 1.3 مليار نسمة حول العالم لا يحصلون على إمدادات الطاقة بينما يحتاج أكثر من مليار لطاقة نظيفة للطبخ، ومشيرا إلى حاجة العالم إلى استثمار 1.5 تريليون دولار حتى العام 2025 للحفاظ على مستويات الطاقة الحالية.

وقال إن 80 في المئة من مصادر الطاقة المستخدمة عالميا في الوقت الحالي هي طاقة أحفورية، مقدرا أن يتراجع نصيبها في مزيج الطاقة العالمي إلى 60 في المئة في العام 2035، داعيا إلى الاستثمار في مصادر الطاقة الأخرى واعتماد تكنولوجيا متطورة تخفف من آثار الوقود الأحفوري وأن يكون ذلك على المدى الطويل، وفيما ذكر أن الوقود الأحفوري هو أهم مصدر موجود اليوم للحصول على الطاقة، أشار إلى أن عملية التحول عنه إلى مصادر طاقة أخرى مكلفة جدا وتتطلب سياسات متجانسة وقابلة للتوقع فضلا عن ثبات وتساوق تلك السياسات. وأوضح التقرير ضمن ما أسماه ثلاثية الخيارات الصعبة للطاقة لعام 2012، بأن معظم البلدان لم تتمكن بعد من تحقيق التوازن بين ثلاثة عوامل أساسية هي أمن الطاقة والعدالة الاجتماعية، وتخفيف الأثر البيئي، وهي العوامل التي رأى تحقيقها ضروريا للتمتع بنظم طاقة مستدامة.

الاستثمار في قطاع الطاقة ضرورة ملحة

وكشف المؤشر أن تخفيف الآثار البيئية لا يزال يمثل مشكلة عالمية في الوقت الذي لا يزال فيه الحصول على درجة عالية من جودة الطاقة وبأسعار معقولة يشكل تحديا كبيرا للاقتصادات النامية والناشئة، مضيفا أن البلدان التي تشهد مراحل مختلفة من التنمية تعاني مشكلة أمن الطاقة. وأكد تقرير مجلس الطاقة العالمي أن جميع البلدان تواجه تحديات في انتقالها نحو أنظمة طاقة أكثر أمانا وصديقة للبيئة، مضيفا أن الفرق يمكن في كيفية تحديدها الأهداف النهائية، وكيفية توازنها بين اقتصاد السوق والسياسات العامة، وكيفية وضع سياسات ذكية من أجل تعزيز الكفاءة وتحسين التكاليف والموارد والاستثمارات على المدى الطويل بحسب الرأية.

ودعا جميع الدول للقيام بمزيد من الجهد لجعل نظم الطاقة مستدامة، باعتبار أن توفير تلك الطاقة هو مسؤولية تقع على كل من القطاعين العام والخاص، مبينا أن على الحكومات أن تضمن لقطاع الأعمال حين توازن أولوياتها عدم تأثر استثماراته بالتغيرات في سياسة الطاقة.

وقال التقرير إن خطر هذه السياسة هو العامل الرئيسي الذي يعوق الاستثمارات في مجال الطاقة اليوم ومن ثم يجب الشروع في حوار نشط بين القطاعين حول هيكلة السياسات التي تبقى ثابتة على مر الوقت وضمها الى غيرها من السياسات.

وأضاف: أنه بشكل عام كلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ارتفع أيضا مؤشرها في التدابير المتخذة لتخفيف الأثر البيئي، منبها إلى أن من المحتمل أن تخفف البلدان انبعاثات CO_2 بنجاح وتحسن نوعية الهواء والماء إذا كانت من موارد الطاقة منخفضة الكربون.

ورأى تقرير مجلس الطاقة العالمي انه بالنسبة للعديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، يبقى توفير طاقة عالية الجودة وبأسعار معقولة تحديا كبيرا حيث يتمثل التحدي الرئيسي في شح الموارد المالية الذي يحد من أداء الأسواق والقدرة على جذب الاستثمارات في مجال الطاقة.

دراسة: الشرق الأوسط يمتلك 56.6 من الاحتياطي النفطي العالمي

الكويت - «كونا»: قالت دراسة متخصصة ان الشرق الاوسط يمتلك النسبة الاكبر من احتياطيات النفط في العالم مشيرة الى ان هذه المنطقة تمتلك 56.6 في المئة بمفردها في حين تمتلك امريكا الشمالية 5.5 في المئة وامريكا الجنوبية والوسطى 14.9 في المئة واوروبا 10.3 في المئة وافريقيا 9.6 في المئة واسيا الباسيفكي 3.2.

واوضحت الدراسة الصادرة حديثا عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية الذي خص بها وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان امتلاك منطقة الشرق الاوسط لاحتياطيات هائلة من النفط يجعلها تواصل انتاج النفط لفترات طويلة وبمعدلات مرتفعة دون ان تتعرض لمرحلة الذروة النفطية. واكدت ان ذروة النفط مازالت بعيدة الافق وان الولايات المتحدة الامريكية تعتزم زيادة إنتاجها من النفط بمقدار 5.7 ملايين برميل يوميا لسد حاجتها من النفط الذي تستهلكه والذي يصل إلى 18.835 مليون برميل يوميا. وقالت ان سعي الولايات المتحدة الى رفع قدرتها الانتاجية ربما يصل بها الى انتاج 15 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 ليتخطى طاقة المملكة العربية السعودية الإنتاجية من النفط البالغة 12.5 مليون يوميا مستبعدة حدوث ذلك لان رفع الطاقة الإنتاجية سيأتي من احتياطيات البترول الصخري والذي يستحيل إنتاجه في ظل أسعار النفط الحالية.

وبينت الدراسة انه رغم الارتفاع الكبير في أسعار النفط والأزمات المتتالية التي تعرضت لها سوق النفط العالمية خلال عامي 2011 و 2012 فانه لم تكن تلك الأزمات وليدة نقص حقيقي في المعروض النفطي بل جاءت نتيجة للعديد من العوامل كان أهمها الاضطرابات السياسية التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر أهم مكمن للنفط على مستوى العالم.

ولفتت الى انه عند دراسة معطيات السوق بطريقة صحيحة يتضح أن ذروة إنتاج النفط لا تلوح في الأفق على المدى القريب كما يزعم بعض المحللين حيث ان هناك الكثير من المعطيات العلمية التي تثبت أن الثروات النفطية مازالت موجودة في باطن الأرض بكميات كبيرة في مناطق مختلفة من العالم لم يتم استكشافها بعد بل كل ما تحتاجه تلك الأماكن فقط هو الاعتماد على التقنية الحديثة في زيادة الاستفادة من تلك الثروات الطبيعية.

الصادرات تواصل تراجعها بسبب انخفاض الطلب العالمي

«الكويتية - الصينية»: الاقتصاد الياباني على حافة الانكماش

قال التقرير الاسبوعي لشركة الكويتية الصينية الاستثمارية لا زالت المخاوف تتزايد من أن يدخل الاقتصاد الياباني في مرحلة انكماش، وذلك بعد أن واصلت اليابان تسجيل عجزا تجاريا للشهر الرابع على التوالي، ومع أن حجم الصادرات تحسن نسبيا مقارنة بالأشهر التي سبقت، فإن الصادرات لا زالت متقلصة، فقد سجلت الصادرات تراجعا في حجمها بمعدل 6.5 في المئة على أساس سنوي في شهر أكتوبر الماضي، وهو تحسن عن التراجع الذي سجلته الصادرات في شهر سبتمبر الذي مضى والذي بلغ 10.3 في المئة على أساس سنوي. وجاء هذا التراجع طوال 18 شهر من الواحد وعشرين شهرا الماضية بسبب التباطؤ الذي شهده الطلب العالمي ونتج عنه تقلص حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي خلال ثلاثة عشر شهراً متتالية.

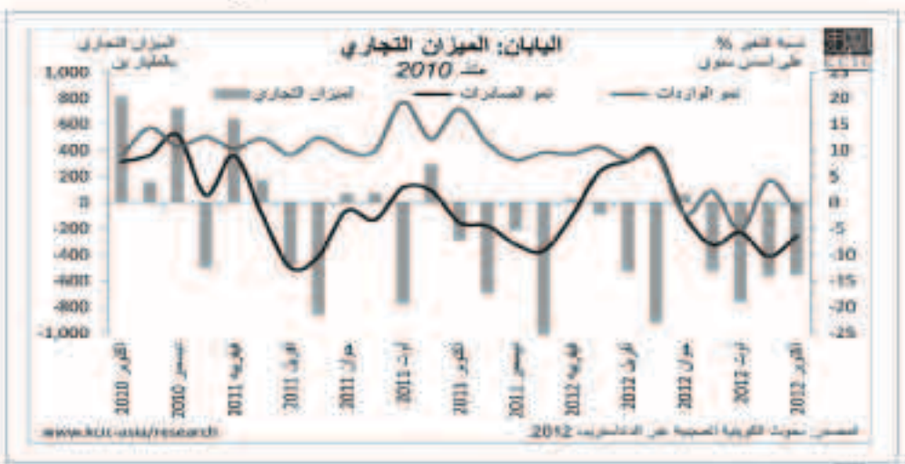

الميزان التجاري

وبالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الين، الذي ارتفع بمعدل 7.3 في المئة بين مارس وسبتمبر من العام لكونه من الأصول الآمنة.

ويضاف إلى هذه العوامل النزاع الحالي بين الصين واليابان على الجزر الإقليمية، الذي أدى إلى مقاطعة الصين للصادرات اليابانية، وهو ما أثر سلبياً وبشكل ملحوظ على حجمها. أما خلال شهر نوفمبر، واصل حجم الصادرات التقلص على الرغم من انخفاض سعر صرف الين بنسبة 3 في المئة، وانخفض كذلك حجم الواردات بمعدل 1.6 في المئة على أساس سنوي الذي دفعه ضعف القطاع المحلي الذي يبدو اليوم واضحاً بانخفاض نمو مبيعات التجزئة بمعدل 0.4 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر. ولكن من المحتمل أن تعود الواردات للنمو مع اعتماد اليابان الهام على واردات الطاقة، وخصوصا بعد إغلاق 54 من مفاعلاتها النووية بعد كارثة فوكوشيما العام الماضي.

وأضاف التقرير: يعتمد تحليل وضع الاقتصاد الياباني على مستويات نمو الميزان التجاري الذي يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات للدولة، فعندما تشهد الدولة عجزا في ميزانها التجاري، يعني ذلك انها دولة مورّدة، أي أن قيمة وارداتها تفوق قيمة صادراتها.

«اتحاد مصارف» راع ذهبي للمؤتمر المهني الثالث «للمحاسبة والمراجعة»

أعلن اتحاد مصارف الكويت رعايته الذهبية للمؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة المنعقد بدولة الكويت خلال الفترة من 5-6 ديسمبر الجاري تحت رعاية سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح - رئيس مجلس الوزراء، حيث يمثل الإتحاد قطاعا حيويا ومهما، فالقطاع المصرفي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي ويعتبر شريكا أساسيا في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ دعائم الاقتصاد الوطني، وذلك انطلاقا من دوره الأساسي في تمويل الإنتاج والتجارة والاستثمار، ومرتكزا إلى ما حققه من تنمية لقدراته المالية وموارده البشرية وإمكاناته التكنولوجية وخبراته العملية. والجدير بالذكر أن مساهمي البنوك يشكلون شريحة كبيرة من المواطنين.

وتأتي رعاية الاتحاد للمؤتمر المهني الثالث «للمحاسبة والمراجعة» لعام 2012 لكونه واحدا من الفعاليات الوطنية المهنية الهامة ووثيقة الصلة بعمل القطاع المصرفي والمالي، والتي ستتيح الفرصة لنخبة متميزة من الباحثين وممارسي المهنة والمهتمون بها للتشاور وتبادل الآراء حول الحوكمة وأهميتها وبلورة بعض الحلول لعدد من المشاكل التي تواجه العمل المحاسبي، والدخول في حوار هادف وبناء حول بعض الاتجاهات الحديثة والمستقبلية في مهنة المراجعة، وكلها بلا شك موضوعات لها انعكاسات على عمل وحدات القطاع المصرفي والمتعاملين معه. من جانب آخر، يدرك الاتحاد والبنوك الأعضاء مدى أهمية المسئولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع كونها تجسد مفهوم التكافل والشراكة الاجتماعية، كما يدرك أن هذه المسئولية ينبغي أن تأتي ضمن اهتمامات كافة القطاعات بالدولة. ومن هذا المنطلق، تضع البنوك المسئولية الاجتماعية بكافة جوانبها ضمن أولوياتها، وتنتهج سياسات متوازنة تسخر من خلالها جهودها وإمكاناتها لخدمة المجتمع والمساهمة في تنميته وتوفير فرص العمل. فالقطاع المصرفي أكبر قطاع خاص يوظف عمالة وطنية ويحرص على زيادة نسبتها، حيث بلغت هذه النسبة نحو 62 في المئة وهي أعلى نسبة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وقد بلغ عدد العمالة الوطنية بالقطاع المصرفي نحو 6509 موظف في نهاية يونيو 2012.

السعودية: الأجانب يشترون بقيمة 161 مليون ريال في الأسهم.. الشهر الماضي

«الرياض»: قال تقرير اقتصادي ان القيمة الإجمالية للاسهم المتداولة في السوق المالية السعودية بلغت خلال شهر نوفمبر 2012م 98.67 مليار ريال، بارتفاع 9.61 في المئة عن تداولات شهر اكتوبر من العام 2012، والتي كانت 90.02 مليار ريال، نفذت من خلال 2.37 مليون صفقة.

وبلغت مبيعات الأفراد 92.45 مليار ريال اي بنسبة 93.7 في المئة من جميع عمليات السوق أما عمليات الشراء فقد بلغت 88.44مليار ريال اي بنسبة 89.6 في المئة من جميع عمليات السوق. بينما بلغت مبيعات الشركات السعودية 1.27 مليار ريال اي ما تشكل نسبته 1.3 في المئة اما عمليات الشراء فقد بلغت 4.94 مليارات ريال اي ما نسبته 5 في المئة، اما بالنسبة للصناديق الاستثمارية فقد بلغ إجمالي مبيعاتها 1.10 مليار ريال اي ما نسبته 1.1 في المئة اما عمليات الشراء فقد بلغت 1.52 مليار ريال اي ما تشكل نسبته 1.5 في المئة. في حين بلغت مبيعات المستثمرين الخليجيين 1.14 مليار ريال اي بنسبة 1.2 في المئة اما للمشتريات فقد بلغت 993.30 مليون ريال اي ما نسبته 1 في المئة وقد بلغت مبيعات المستثمرين العرب المقيمين «الغير خليجيين» 1.63 مليار ريال اي ما تشكل نسبته 1.7 في المئة في حين بلغت مشترياتهم1.61 مليار ريال اي بنسبة 1.6 في المئة اما مبيعات الأجانب المقيمين فقد بلغت 232.79 مليون اي ما نسبته 0.2 في المئة وقد بلغت مشترياتهم 171.11 مليون اي ما نسبته 0.2 في المئة اما مبيعات الأجانب عبر اتفاقيات المبادلة فقد بلغت 844.01 مليون ريال اي ما نسبته 0.9 في المئة اما المشتريات فقد بلغت 1.01 مليار ريال وهو ما تشكل نسبته 1 في المئة.

بدء أعمال اللجنة القانونية للنظر في الاتفاقية العربية لاستثمار رؤوس الأموال

القاهرة - «كونا»: بدأت اللجنة الدائمة للشؤون القانونية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية اعمالها أمس برئاسة رئيس اللجنة السفير ناصر بن سيف الحسني من سلطنة عمان ومشاركة ممثلي الدول العربية.

وقال رئيس الادارة القانونية بجامعة الدول العربية المستشار رضوان بن خضرا في تصريح للصحافيين ان الاجتماع الذي يعقد بمقر الجامعة سيناقش على مدى يومين مشروع تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية.

وأضاف خضرا ان ذلك يأتي في ضوء المذكرة التي اعدتها الجامعة العربية بشأن مراجعة التعديلات المقترحة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية والنظام الاساسي لمحكمة الاستثمار العربية من ناحية الصياغة القانونية.

وأشار الى انه سيتم عرض ذلك على الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يومي الاربعاء والخميس المقبلين بمقر الجامعة العربية للنظر في اقرارها وتضمينها في التقرير المزمع عرضه على القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة بالرياض الشهر المقبل.

تويوتا تحاول إنعاش مبيعاتها في الصين

مازالت تويوتا موتور تسعى جاهدة لانعاش مبيعاتها في الصين بعد انخفاضها وسط تراجع أوسع تعاني منه شركات السيارات اليابانية نتيجة لخلاف دبلوماسي بين البلدين.

وقال مسؤول تنفيذي كبير بالشركة إن إجمالي مبيعات تويوتا في الصين بلغ نحو 60 ألف مركبة الشهر الماضي مقارنة مع 81 الفا و800 سيارة باعتها وشريكاتها الصينية في نوفمبر تشرين الثاني من العام الماضي.

وأضاف المسؤول التنفيذي الذي رفض نشر اسمه لعدم الإعلان عن المعلومات رسميا بعد أن وتيرة انخفاض المبيعات الشهر الماضي - والتي بلغت نحو 25 في المئة عن العام السابق - تراجعت عن الشهرين السابقين لكنها مازالت «بعيدة عن المعدلات الطبيعية والمستهدفة.»

وتنبئ أرقام تويوتا بأن مبيعات شركات السيارات اليابانية الأخرى في الصين من المرجح أن تتراجع أيضا. وبالنسبة لأغلب هذه الشركات مازالت المبيعات تتراجع بمعدلات تتجاوز العشرة في المئة عن مستويات 2011 لكن وتيرة التراجع خفت حدتها في الأونة الأخيرة.

ومن المتوقع أن تعلن تويوتا عن مبيعاتها في الصين يوم الاثنين طبقا لمتحدث باسم الشركة مقيم في بكين والذي ولم يرد على اتصالات تطلب التعليق على مبيعات نوفمبر.